العدد ٢٧ / حزيران ٢٠٠٤

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

نشرة الكترونية شهرية – ترسل الى الأعضاء

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع الجمعية على: هاتف ٥٦١٨٢٨٤/٥٦٣٦٥٢٢ فاكس ٥٦١٣٦٥٢ بريد الكتروني info@ascasociety.org موقع الكتروني www.ascasociety.org

For more information contact the society at: TEL (962-6) 5676522/5698282 FAX (962-6) 5676523 EMAIL info@ascasociety.org WEBSITE www.ascasociety.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحانات والتأهيل المعترف بها دوليا.

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)
A regional professional society dedicated to the promotion of the highest accounting, auditing and ethical standards and to capacity building through the institution of globally recognized educational and examination qualification programs.

❖ أخبار المجمع (ASCA)

بحضور شخصيات من الوطن العربي والعالم
هيئة الامتحانات الدولية CIE بجامعة كامبردج تستعد لاستضافة الاحتفال بإشهار اتفاقية اعتماد شهادة محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)

استكملت الترتيبات في هيئة الامتحانات الدولية CIE بجامعة كامبردج – بريطانيا لاستضافة الاحتفال لإشهار اتفاقية التعاون العلمي المهني بين هيئة الامتحانات الدولية بالجامعة والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين وذلك في السادس من آب أغسطس ٢٠٠٤.

ويعد هذا الإنجاز الفريد الذي يتزامن مع العيد العشرين لتأسيس المجمع نقله نوعيه في تدعيم الاعتراف العربي والدولي بشهادة المجمع (ACPA) والذي جاء بعد فحص كتب ومنهاج وبرامج وسياسات وإجراءات امتحانات وتأهيل المجمع وفقا لمتطلبات التأهيل الدولي المقررة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وقد حظي المجمع باعتماده من قبل مجلس امتحانات كامبردج الموحد الرائد والعريق في تقديم خدمات المؤهلات عالية المستوى عالميا منذ ١٥٠ عاما.

ويؤكد هذا الحدث التاريخي في مجال مهنة المحاسبة العربية على مبدأ التعاون والشراكة العربية البريطانية وخاصة في بناء القدرات البشرية والتأهيل وتعزيز الكفاءات المهنية لقطاع واسع من المحاسبين العرب.

وطبقا لهذا التعاون فان المجلس الموحد للامتحانات الدولية بجامعة كامبردج قرر اعتماد شهادة محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) التي يصدرها المجمع، واستنادا إلى ذلك ستصدر شهادة التأهيل موقعه من رئيسي المجمع والجامعة وتحت شعاريهما.

وسيشارك في الاحتفال عدد من الشخصيات المرموقة من الوطن العربي والعالم من بينهم فخامة الرئيس خوزيه ماريا فيغاروس أولسن رئيس جمهورية كوستاريكا السابق ورئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات، والسيد جيرملي هانلي وزير الخارجية البريطاني الأسبق، والسيد عبدالله بن حمد البوسعيدي وزير الرقابة المالية في سلطنة عمان، والسيد سيرجيو مارشي الوزير والسفير الكندي السابق، والأستاذ طلال أبوغزاله رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، إضافة إلى ممثلي الهيئات المهنية العربية والدولية.

والجدير بالذكر أن المجمع تأسس عام ١٩٨٤، وعمل منذ ذلك التاريخ على تحقيق رسالته وأهدافه بالارتقاء بمهنة المحاسبة العربية من خلال تأهيل المحاسبين وزيادة قدراتهم المهنية وعقد المؤتمرات المحاسبية والندوات وورش العمل والدورات التدريبية وإصدار كتب المعايير المحاسبية الدولية باللغة العربية.

- **أخبار المجمع (ASCA)**
  - إحتفالات كامبردج
  - دورة إمتحانات ٢٠٠٤
  - صدور الترجمة العربية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
- **أخبار أعضاء المجمع**
  - جائزة دبي للأداء الحكومي لزميلين من أعضاء المجمع
- **أبحاث**
  - مدى إلتزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (الجزء الأول) د. يوسف جربوع
  - دور الهيئات الأكاديمية في إعتماد معايير المحاسبة الدولية (الجزء الأخير) الأستاذ محمد غادر
  - التكاليف المعيارية دائرة الرقابة الفنية والتطوير المهني – شركة طلال أبو غزالة
- **مكاتب الإتصال**

دورة إمتحانات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤
برنامج الإمتحانات

يعكف المجلس الأعلى للإمتحانات في المجمع العربي للمحاسبين القانونيين على وضع الأسئلة تمهيدا لتقديمها إلى جامعة كامبردج للإشراف عليها وتنقيحها وإجازتها إستعدادا لدورة إمتحانات تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠٠٤. وكان المجمع العربي قد وقع إتفاقية مع هيئة الإمتحانات الدولية (CIE) / جامعة كامبردج حيث تقوم بموجب هذه الإتفاقية بالإشراف على إمتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

وجدير بالذكر أنه قد تم تعديل جدول هذه الدورة حيث ستبدأ الإمتحانات في ٢٠٠٤/١١/٢٢ وليس كما كان مقررا في السابق في ٢٠٠٤/١١/٢٠ . وبذلك أصبح الجدول كالتالي:

اليوم	التاريخ	وقت الإمتحان	الجلسة الأولى إسم المادة	الجلسة الثانية إسم المادة
الإثنين	٢٠٠٤/١١/٢٢	**من ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً**	المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال(١)	
		من ٢ بعد الظهر إلى ٥ مساءاً		**المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال(٢)**
الثلاثاء	٢٠٠٤/١١/٢٣	**من ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً**	المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة(١)	
		من ٢ بعد الظهر إلى ٥ مساءاً		**المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة(٢)**
الأربعاء	٢٠٠٤/١١/٢٤	**من ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً**	التدقيق	
		من ٢ بعد الظهر إلى ٥ مساءاً		**القوانين والضرائب**
الخميس	٢٠٠٤/١١/٢٥	**من ٩ صباحاً إلى ١٢ ظهراً**	تقنية المعلومات	
		من ٢ بعد الظهر إلى ٥ مساءاً		**اللغة الإنجليزية**

صدور الترجمة العربية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

صدر عن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كتاب الترجمة الى العربية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المعتمدة من الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) حيث أوضح الاستاذ توفيق ابراهيم أيوب نائب رئيس الهيئة الإدارية للجمعية بأن الكتاب يتضمن أيضاً بيانات الممارسة المهنية الدولية وقواعد السلوك الأخلاقي لتنظيم البيانات المالية لمؤسسات القطاع العام وفق مبدأ الاستحقاق.

وسعياً من إدارة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في تسهيل مهمة استخدام تلك المعايير من قبل الأطراف ذات العلاقة على امتداد الوطن العربي تم تكليف الجمعية من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين بترجمة هذه المعايير الى اللغة العربية. كما تقوم الجمعية بعقد دورات تدريبية وندوات مهنية تتناول توضيح مفاهيم تلك المعايير وطريقة تطبيقها.

جائزة دبي للأداء الحكومي لزميلين من أعضاء المجمع

عبدالله الجوي

محمد عبد الله صوان

ضمن جائزة برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز تم منح السيد / عبد الله الجوي رئيس المحاسبة لدى بلدية دبي الحاصل على شهادة محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) وعضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين جائزة الموظف المتميز في المجال المالي على مستوى بلدية دبي.
كما تم منح السيد/ محمد عبد الله صوان زميل المجمع الحاصل على شهادة محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) على جائزة الموظف المتميز في المجال الميداني على مستوى الإدارة المالية في بلدية دبي.

وإدارة المجمع تهنئ الزميلين وتتمنى لهما مزيدا من التقدم.

❖ أبحاث

"مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"

(الجزء الأول)

إعـداد

الدكتور يوسف محمود جربوع

عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "ASCA"
أستاذ مراجعة الحسابات
بكلية التجارة – قسم المحاسبة
الجامعة الإسلامية في غزة
فلســـــطين

د. يوسف جربوع

١- ملخص البحث :-"Research Summary"

- يعتبر جهاز المصارف في دولة فلسطين إدارة ناشئة ولكن لها أهمية قصوى في عملية إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية التي تحتاجها المناطق الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية . ويتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من (٩) تسع بنوك وطنية أنشئت برؤوس أموال فلسطينية ، وكذلك من (١١) إحدى عشر بنكاً عربياً قامت بافتتاح فروع لها في تلك المناطق ، و (٣) ثلاث بنوك أجنبية.

- وتنشر هذه البنوك بياناتها المالية بعد تدقيقها واعتمادها من مراجعي الحسابات القانونيين ، وتخضع جميعها إلي رقابة سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم الآن بدور البنك المركزي لدولة فلسطين . ولكن يجب على البنوك الفلسطينية أن تراعي تطبيق متطلبات الإفصاح والعرض عند إعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية حتى تتسم تلك البيانات بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل ، كما يجب أن تكون تلك البيانات قابلة للمقارنة وذلك كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم الأداء وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية .

- لذلك رأي الباحث أن يكون موضوع البحث هو مدى التزام البنوك الوطنية التسعة بمتطلبات العرض والإفصاح عند إعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وعلى وجه الخصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" .

المقدمـة :

- لقد أصبحنا الآن على مشارف القرن الحادي والعشرين الذي يتطلب منا الاستعداد لمواجهة عصر المعلومات والاتجاه المتزايد نحو العولمة(١) ونظم السوق ، وتوجه بعض المؤسسات لدمج أعمالها وتحويل بعض مؤسسات القطاع العام إلي القطاع الخاص ، مما سيؤدي إلي زيادة أسواق المال عمقاً واتساعاً وتخطي المعاملات فيها المجالين المحلي والإقليمي إلي المجال الدولي ، وستصبح فيه الشركات القابضة متعددة الجنسيات تتحكم في الفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي ، وسوف يترتب على ما سبق أن تزداد الأهمية النسبية للبيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات التي تخدم رجال الأعمال والمؤسسات المالية في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل .

- ولكن لكي تفي البيانات المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات المشار إليها أعلاه ، لا بد من توافر شرطين أساسيين هما :

  - أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك البيانات بقدر معقول من المصداقية "Reliability" ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .
  - أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة "Comparability" ، وذلك كي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام "General Acceptance" يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء الشركات والوقوف على مراكزها المالية وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية "Objectivity" .

- لقد حازت معايير المحاسبة الدولية وخاصة متطلبات الإفصاح والعرض منها على قبول معظم المجامع والمنظمات المهنية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء . لذا أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في أنحاء العالم عامة ،وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها ، ولعل ذلك كان دافعاً لجهات الرقابة والإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول العربية لأن تلزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية باعتماد تلك المعايير أساساً لإعداد البيانات المالية المنشورة الصادرة عنها (٢) ، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية والمحلية في كل منها .

- ونظراً إلي أهمية القطاع المصرفي في دولة فلسطين والذي يعتبر قطاعاً ناشئاً ويقع عليه عبء إعادة الأعمار والتنمية التي تحتاجها المناطق الفلسطينية ، ويتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من (٩) تسع بنوك وطنية أنشئت برؤوس أموال فلسطينية ، وكذلك من (١١) إحدى عشر بنكاً عربياً قامت بافتتاح فروع لها بالضفة الغربية وقطاع غزة ، و(٣) بنوك أجنبية قامت كذلك بافتتاح فروع لها في تلك المناطق . وتنشر هذه البنوك قوائمها المالية في الصحف بعد تدقيقها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين ، ويوجد لكل منها نظام مالي وإداري خاص بها ، وتخضع جميعها إلي رقابة سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم الآن بدور البنك المركزي لدولة فلسطين .

- لذلك رأي الباحث أن يكون موضوع هذا البحث هو مدى التزام البنوك الوطنية التسعة بمتطلبات الإفصاح والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وعلى وجه الخصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض وتجهيز القوائم المالية" ، ورقم (٣٠) "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (٣) ، ورقم (٣٢) "الأدوات المالية : الإفصاح والعرض" (٤) .

٢ - فرضيات البحث :- "Research Assumption"

٢-١ يفترض هذا البحث بأن على البنوك الوطنية في فلسطين أن تقوم بالالتزام بمعايير الإفصاح والعرض عند إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٢-٢ أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية من خلال رقابتها على البنوك بحثها على الإفصاح والعرض الكافي عند إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

٢-٣ إلزام مراجعي الحسابات القانونيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لدى مراجعة البيانات المالية ، وذلك لتتماشى مع متطلبات تجارة الخدمات وعولمة أسواق المال.

٣- أهداف البحث :- " Research Objectives"

٣-١ يهدف هذا البحث التعرف على متطلبات الإفصاح والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة مع بيان أهمية تقديم الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية .
٣-٢ فحص مدى التزام البنوك الفلسطينية بالإفصاح والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة .
٣-٣ بيان ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بممارسة وظيفتها في الضغط على البنوك الفلسطينية بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

---

(١)International Trade Corporation, "Globalization of Trade & Services", ١٩٩٩ , Second Edition, P.P. ١٨٥-٢١١.

(٢)International Accounting Standards, (IAS-١), "Financial Statements Presentation", ١٩٩٩, P.P. ٧٠ –١٣٣>

(٣)International Accounting Standards, (IAS-٣٠) "Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions", ١٩٩٩, P. P. ٥٥٠-٥٦١.

(٤)International Accounting Standards, (IAS-٣٢), "Financial Instruments: Disclosure and Presentation", ١٩٩٩, P.P. ٥٨٤-٥٩٢.

٣-٤ تقديم النتائج والتوصيات التي تتعلق بموضوع البحث لكافة الأطراف .

٤- مشكلة البحث :- "Research Problem"

- تكمن مشكلة هذا البحث في مدى التزام البنوك الفلسطينية بالإفصاح والعرض الكافي والملائم لمستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين ، والدائنين ، والجهات الحكومية المعنية وهل تتلاءم القوائم المالية للبنوك مع متطلبات الإفصاح والعرض التي تمليها معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة وبالتحديد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" .

- والمشكلة الثانية هي هل يقوم مراجعي الحسابات القانونيين باعتماد تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية على البيانات المالية المقدمة إليهم من البنوك الفلسطينية والمؤسسات المالية الأخرى المشابهة .

٥- أهمية البحث :- "Research Importance"

- تهتم كثير من الجهات التي تستخدم القوائم المالية المنشورة والمُعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة ومنها :

٥-١ (المستثمرون):

- يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر الضمنية والعائد المحقق من الاستثمار ، ويحتاج هؤلاء إلي معلومات لتساعدهم على تقرير ما إذا كانوا سيشترون الأسهم أو الاحتفاظ بها أو بيعها ، ويهم المساهمون أيضاً بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة البنوك على توزيع الأرباح .

٥-٢ (الموظفون):

- يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بربحية البنوك ومدى استقرارها ، كما يهتمون أيضاً بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة هذه البنوك على توفير المكافآت والمنافع التقاعدية وكذلك فرص العمل .

٥-٣ (الجمهور):

- تؤثر البنوك على الأفراد بطرق مختلفة ، فمثلاً قد تساهم تلك البنوك مساهمة جوهرية في الاقتصاد المحلي من عدة زوايا كتوفير فرص العمل والتعامل مع المنتجين المحليين والمساعدة في زيادة الصادرات وتقديم التسهيلات لكافة قطاعات الإنتاج والخدمات مما ينعكس على الأفراد إيجاباً .

٥-٤ (الحكومة وهيئاتها):

- تهتم الحكومة وهيئاتها في أمر تخصص الموارد لدى البنوك والمؤسسات المالية وبالتالي بأنشطتها ، وهي أيضاً تتطلب معلومات لتمكنها من الرقابة على أنشطة تلك البنوك ومن ثم تحديد السياسات الضريبية كأساس لإعداد حسابات الدخل القومي والإحصائيات الأخرى المماثلة .

٦- منهجية البحث : "Research Methodology"

- سوف ينتهج هذا البحث النهج الوصفي التحليلي استناداً إلي طبيعة الموضوع وإلي الدراسات المتخصصة والمراجع العلمية والدوريات والمعلومات والإحصائيات التي تم جمعها حول مدى التزام البنوك الفلسطينية في دولة فلسطين بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، وتتكون هذه المنهجية من المباحث التالية :

٦-١ المبحث الأول:
(إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية)

(أ) المسؤولية في إعداد القوائم المالية .
(ب) مراعاة عدالة عرض القوائم المالية .
(ج) الإفصاح عن السياسات المحاسبية .
(د) مبدأ الاستمرارية .
(هـ) إعداد القوائم المالية بطريقة متجانسة من سنة لأخرى .
(و) قابلية المعلومات المالية للمقارنة .
(ز) استخدام أساس الاستحقاق عند إعداد القوائم المالية .
(ح) مراعاة مبدأ الأهمية النسبية (المادية) عند إعداد القوائم المالية .

٦-٢ المبحث الثاني :
(الإفصاح في القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠)

(أ) المقصود بمصطلح بنك .
(ب) السياسات المحاسبية .
(ج) قائمة الدخل .
(د)الميزانية العمومية .
(هـ) قائمة التدفق النقدي .
(و) الأمور الطارئة والارتباطات بما في ذلك البنود خارج الميزانية العمومية .

(ز) تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات .
(ح) تركيز الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية العمومية .
(ط) خسائر القروض والسلفيات .
(ي) المخاطر البنكية العامـة .
(ك) الأصول المرهونة كضمان .
(ل) أنشطة الأمانـة .
(م) المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة .

٦-٣ المبحث الثالث:
(الجهاز المصرفي الفلسطيني)

(أ) تعريف الجهاز المصرفي .
(ب) أنواع البنوك .
(ج) سلطة النقد الفلسطينية .
(د) البنوك المرخص لها بالعمل في قطاع غزة والضفة الغربية .

٦-٤ المبحث الرابع:

(أ) دور سلطة النقد الفلسطينية في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البنوك الوطنية.
(ب) دور مراجعي الحسابات القانونيين في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية على البنوك الوطنية .

٦-٥ مجتمع الدراسـة:

- سوف يقوم الباحث بالجانب التطبيقي على البنوك الوطنية في فلسطين ، والتي يبلغ عددها (٩) بنوك وهي :

(١) بنك فلسطين المحدود .
(٢) البنك التجاري الفلسطيني .
(٣) بنك الاستثمار الفلسطيني .
(٤) البنك الإسلامي العربي .
(٥) بنك القدس للتنمية والاستثمار .
(٦) بنك فلسطين الدولي .
(٧) البنك الإسلامي الفلسطيني .
(٨) البنك العربي الفلسطيني للتنمية والاستثمار .
(٩) بنك الأقصى الإسلامي .

٦-١ المبحث الأول :
(إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية)

(أ) المسؤولية في إعداد القوائم المالية:

- إن مسؤولية إعداد القوائم المالية هي أولاً وقبل كل شئ من مسؤولية إدارة البنك وعليها بيان أنها قد مارست الدقة والاكتمال في إعدادها (٥) وأنها تمثل واقع البنك المالي سواء المركز المالي ، أو نتيجة الأعمال ، أو التدفق النقدي ، كما أن حدوث أخطاء جوهرية أو عادية فإن إدارة البنك هي التي تتحمل المسؤولية كاملـة .

(ب) مراعاة عدالة عرض القوائم المالية :

- يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي في نهاية السنة المالية ، والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة وذلك بالاستناد إلي جميع النواحي ذات الأهمية الجوهرية التي تتطلبها تلك المعايير . إن العرض العادل والصادق للقوائم المالية (٦) يتطلب :

(١) اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية .
(٢) عرض المعلومات المالية ومن ضمنها السياسات المحاسبية بطريقة عادلة ، وموثوق بها ، وأن تكون قابلة للمقارنة ، ويسهل فهمها.
(٣) تقديم الافصاحات الإضافية عندما تكون متطلبات معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية [٧] من فهم التأثير على العمليات أو الأحداث للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي .

---

[٥]Rick Hays, Arnold Schilder, Roger Dassen and Philip Wallage, "Management Assertions and Audit Objectives", principles of Auditing: An International Perspective", ١٩٩٨, Third Edition, P. P. ١٠٣-١٠٤.

[٦]International Accounting Standards (IAS-١), Paragraph ٧-c, "Accounting Polices – Materiality, ١٩٩٧, P. P. ٧٠-٧١.

[٧]William C. Boynton and Walter G. kell, "Auditor's Legal Liability Towards the Users of Financial Statements", "Modern Auditing, ١٩٩٦, Sixth Edition, P. ١١١.

(ج) الإفصاح عن السياسات المحاسبية (٨) :

- يجب على إدارة البنك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمشروع حتى تكون القوائم المالية مستوفية لشروط ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات "اللجنة الدائمة للتفسيرات" ، وعندما لا توجد متطلبات معينة ، فإن إدارة البنك يجب عليها تطوير السياسات المحاسبية للتأكد على أن القوائم المالية كمصدر هام وفعال لتزويد المعلومات المالية بأنها:

(جـ – ١) مناسبة لمستخدمي القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات الضرورية .
(جـ – ٢) موثوق بها عن طريق:

(١) أنها معروضة بطريقة صادقة وعادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال .
(٢) أنها تعكس العمليات والأحداث وليس فقط الشكل القانوني (٩) .
(٣) أنها محايدة وبعيدة عن التحيز .
(٤) أنها مكتملة من جميع النواحي الجوهرية والهامة .

(جـ – ٣) إن السياسات المحاسبية هي تلك المبادئ والطرق والقواعد والأعراف والتطبيقات العملية التي تعتمدها إدارة البنك في إعداد وتجهيز القوائم المالية .
(جـ – ٤) في حالة غياب معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات ، فعلى إدارة البنك أن تستخدم حكمتها في تطوير السياسات المحاسبية والتي تزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المالية المفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تخدم مصلحتهم.

(د) مبدأ الاستمرارية (١٠) :

- عند إعداد القوائم المالية ، يجب على إدارة البنك أن تقيم مدى قدرة البنك على الاستمرار في مزاولة أعماله ، كما يجب أن تجهز القوائم المالية على أساس أن البنك سوف يستمر في القيام بتقديم الخدمات الضرورية لعملائه في المستقبل القريب المنظور إلا إذا كانت هناك نية للتصفية أو التوقف في مزاولة النشاط أو إذا لم يكن هناك بديل آخر حقيقي .

(هـ) إعداد القوائم المالية بطريقة متجانسة (١١) :

- إن إعداد وتبويب القوائم المالية يجب أن يتم بطريقة متجانسة من فترة إلى أخرى إلا إذا حدث تغيير في طبيعة عمليات المشروع ، وبأن التغيير سينتج عنه الكثير من الملائمة للأحداث أو العمليات المالية عند إعداد القوائم المالية .
- وبصفة عامة إذا قام البنك بتغيير أحد الطرق المحاسبية وجب ذكر ذلك كملحوظة بجوار القوائم المالية توضح طبيعة التغيير ومبرراته وأثره على القوائم المالية في السنة التي حدث فيها التغيير ، وإذا كان للتغيير أثر جوهري على القوائم المالية فإن ذلك يقتضي ذكر تحفظ في تقرير المراجع حتى وإن كان المراجع موافقاً على هذا التغيير ، ويظهر تحفظ المراجع في هذه الحالة في الفقرة الخاصة برأي المراجع وليس في فقرة مستقلة .

(و) قابلية المعلومات المالية للمقارنة :

- أيد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" منذ فترة طويلة فكرة تقديم قوائم مالية لعدة سنوات في التقارير التي ترفع للمساهمين ، فالقوائم المالية المقارنة تظهر التغييرات والاتجاهات في المركز المالي ونتائج الأعمال خلال فترة طويلة وبذلك تكون أكثر فائدة للمستثمرين والدائنين عن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة .
- وعند عرض قوائم مالية مقارنة بواسطة البنك يجب على المراجع أن يقوم بتحديث تقريره على القوائم المالية الضرورية أو الفترات المعروضة على أساس مقارنة مع الفترة الحالية .
- وخلال عملية الفحص الخاصة بالسنة الحالية يجب أن يكون المراجع يقظاً لأي ظروف أو أحداث يكون لها تأثير على القوائم المالية المعروضة الخاصة بالفترات السابقة أو بكفاية الإفصاح المتعلق بهذه القوائم .
- يجب على المراجع أن يأخذ في اعتباره آثار هذه الظروف الخاصة أو الأحداث عند تحديثه لتقريره على القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة ، والظروف أو الأحداث التالية توجب على المراجع عادة إبداء رأي مختلف عن الرأي الذي سبق أن أبداه عن القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة :
  - حسم أحد الأحداث غير المؤكدة (١٢) في تاريخ لاحق كان سبباً في تعديل رأي المراجع أو في إقناعه في إبداء الرأي على القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة .
  - اكتشاف حدث غير مؤكد في فترة لاحقة ، فإذا اكتشف المراجع أثناء قيامه بعملية الفحص الحالية حدثاً غير مؤكداً يكون له تأثير على القوائم المالية بفترة سابقة ، فيجب عليه أن يُعدل رأيه أو يمتنع عن إبداء الرأي في تقريره الذي تم تحديثه على هذه القوائم .
  - إعادة عرض القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة وذلك في حالة كون القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة تخالف المعايير المحاسبية الدولية ، ثم تم تعديلها وإعادة عرضها في الفترة الحالية بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية .

---

(٨) International Accounting Standards, (IAS-١), Disclosures of Accounting Policies", ١٩٩٩, P. ٦٩.

(٩) International Accounting Standards, (IAS-١) "Accounting Policies, Substance Over Form", ١٩٩٩, P.P. ٧٠-٧١.

(١٠) International Accounting Standards, (IAS-١), Paragraphs (٣-١١), "Fundamental Accounting Assumptions – Going Concern", ١٩٩٩, P. P. ٦٩-٧٠.

(١١) International Accounting Standards (IAS-١), Paragraph No. (٣) "Fundamental Accounting Assumptions – Consistency", ١٩٩٩, P. ٦٩.

(١٢) International Accounting Standards (IAS-١) Paragraph No. (٧-A) "Accounting Policies – Prudence – Uncertainties" , ١٩٩٩, P. ٧٠.

(ز) استخدام أساس الاستحقاق عند إعداد القوائم المالية [١٣] :

- عند إعداد القوائم المالية على المؤسسات اعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي (ما عدا قائمة التدفق النقدي للبيانات المالية) في إثبات عملياتها المالية .
- وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي فإن العمليات المالية والأحداث تعتمد ويعترف بها عند وقوعها ، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والتقرير عنها في القوائم المالية في الفترات التي تخصها . فمثلاً المصاريف تعتمد في قائمة الدخل على اعتبار أنها قد ساهمت بطريقة مباشرة في تحقيق الإيراد في نفس الفترة .

(ح) مراعاة مبدأ الأهمية النسبية (المادية) عند إعداد القوائم المالية [١٤] :

- كل بند ذو أهمية من ناحية القيمة يجب أن يظهر مستقلاً في القوائم المالية أما البنود غير الهامة فتجمع مع بنود أخرى مماثلة في طبيعتها تحت بندٍ واحد منفصل .
- تنتج القوائم المالية في نهاية العام المالي من مجموعة كبيرة من العمليات المالية التي يتم وضعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظائفها ، والمرحلة الأخيرة من تجميع وتبويب العمليات التي تشكل البنود إما في القوائم المالية أو على شكل ملاحظات ، فتوضع البنود الهامة على شكل مبالغ مستقلة في القوائم المالية أما البنود غير الهامة فتجمع تحت بندٍ واحد حسب طبيعتها.

يتبع في الإصدار القادم.....

دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية

الأستاذ محمد ياسين غادر
(الجزء الأخير)

- **المبحث الخامس : دور الهيئات الأكاديمية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية:**

لا يعتمد التقييم المالي لإطار المحاسبة حالياً ومستقبلاً على فهم الأساليب والمعايير المحاسبية الدولية فحسب، ولكنه يعتمد أيضاً على فهم بنيان النظرية المحاسبية التي تمَّ اشتقاق الأساليب والمعايير المحاسبية منها.

وإذا كان الهدف الأول من إعداد معايير المحاسبة الدولية هو جمع وتنسيق الفروض والمبادئ المحاسبية وتشكيل نظريةٍ محاسبية متماسكة تمكن المحاسبين من تحسين جودة التقارير المالية، وتقديمها لمن يستخدم هذه المعلومات، وتحديد ما هو الذي يستخدم منها ومفهومه، مع تصوير طبيعة البيئة الموحدة التي يفترضها معدي هذه البيانات ومستخدميها، فإن الهدف الثاني يجب أن تلعبه الهيئات الأكاديمية باعتمادها هذه المعايير والبدء في إعداد الدراسات والأبحاث النظرية لتكوين إطارٍ أو مرجع لبناء نظريةٍ محاسبية موحدة شاملة.

وتعتبر إمكانية التوحيد المحاسبي من الإمكانيات المتاحة نظراً للأسباب المذكورة سابقاً، وتبقى هذه المسؤولية ملقاة على عاتق الأكاديميين بشكلٍ خاص لتقديم الإطار النظري المكوِّن لها. ويرى الباحث هنا، وباختيار ثلاث نقاط متعلقة بموضوع التوحيد المحاسبي وهي:

أولاً : مفهوم التوحيد المحاسبي:

يمكن إجراء التوحيد المحاسبي على أي من ثلاث مستويات مختلفة هي:

١- المستوى الأول : مستوى اعتماد معايير محاسبة دولية:

ويقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي يمكن الإهتداء بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي تمَّ توحيدها، ويقتضي ذلك في الواقع أن يتُم دراسة وحصر أهداف المحاسبة، وتعديل البدائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف واختيار أكثرها تناسباً مع تحقيق الأهداف، ثم الإختيار من الأسس والمبادئ والمعايير البديلة بما يتفق مع تحقيق هذه الأهداف.

ولا يترتَّب على توحيد الأسس والمبادئ والمعايير الدولية في واقع الأمر أية مشاكل حيث أن الأسس والمبادئ المحاسبية التقليدية مقبولة من الجميع، وكل ما في الأمر أن التوحيد على المستوى الدولي سيؤدي إلى القضاء على التناقضات القائمة بين هذه الأسس والمبادئ والتنسيق فيما بينها، كما يمكن أن يؤدي إلى البحث في إمكانية تطويرها إلى الأفضل في ظل التطورات الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة.

---

[١٣] International Accounting Standards (IAS-١) Paragraph No. (٤-C) "Fundamental Accounting Assumptions Accrual Basis", ١٩٩٩, P.P. ٦٩-٧٠.

[١٤] International Accounting Standards (IAS-١) Paragraph No. (٧-C) "Accounting Policies – Prudence- Materiality", ١٩٩٩, P. P. ٧٠ – ٧١ .

وقد يؤدي توحيد الأساس في حد ذاته إلى تخفيض عدد القواعد البديلة التي يمكن للمحاسب استخدامها، فبعض هذه القواعد سيتعارض حتماً مع المبادئ التي يستقر الرأي على توحيدها، وبالتالي يتم استبعادها، وينتج عن الحد من عدد القواعد البديلة بلا ريب زيادة درجة الدلالة التي يمكن توفرُّها في البيانات المحاسبية.

هذا ويشمل التوحيد على هذا المستوى على كل مما يأتي:

أ) توحيد التعاريف الخاصة بكلٍ من الأصول ومجموعاتها المختلفة والخصوم ومجموعاتها المختلفة والإيرادات ومكوناتها والمصروفات ومكوناتها والدخل والهدف من قياسه.
ب) توحيد أسس ومبادئ التقويم المتعلقة بعناصر الأصول والخصوم وعناصر الإيرادات والمصروفات.
ج) توحيد أسس ومبادئ وقواعد احتساب التدفقات النقدية.
د) توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المحاسبية.

٢ - المستوى الثاني : مستوى القواعد : ويشمل التوحيد على هذا المستوى، بالإضافة إلى التوحيد على مستوى المبادئ، توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية. وبالتالي فإن التوحيد على هذا المستوى يعتبر أكثر شمولاً عن التوحيد على مستوى المبادئ.
ويتطلَّب توحيد القواعد بالإضافة إلى ما يتطلبه توحيد المبادئ ما يلي:

أ - حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلاً والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة.
ب - الإختيار من بين هذه القواعد والإجراءات والأساليب الأفضل منها تمشياً مع مقتضيات المبادئ الموضوعية والمتفق عليها دولياً.
ج - حذر استخدام القواعد والإجراءات والأساليب البديلة.

٣ - المستوى الثالث : توحيد النظم : ويشمل التوحيد على هذا المستوى النظام المحاسبي بأسره وبما يقوم عليه من أسسٍ ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات. كما يمتد التوحيد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية وربما قد يمتد إلى طريقة تصميم وتنظيم المجموعة الدفترية ذاتها. كما قد يشمل التوحيد على هذا المستوى إمكانية توحيد نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.
ويمكن تطبيق كل من مستويات التوحيد المذكورة بعالية على مستوياتٍ اقتصادية متعددة داخل المجتمع كالآتي:

١ - مستوى الصناعة : ويمكن تطبيق أي من مستويات التوحيد السابقة على مجموعة الوحدات الإنتاجية المكونة لصناعةٍ واحدة.
٢ - مستوى القطاع : ويتم التوحيد في هذه الحالة على الوحدات الإنتاجية المكونة لقطاعٍ إنتاجي معيَّن كقطاع الصناعة أو قطاع الخدمات أو القطاع المالي مثلاً.

٣ - المستوى القومي : ويطبق التوحيد في هذه الحالة على كل الوحدات الإقتصادية في المجتمع بقطاعاته المختلفة.

٤ - على المستوى الدولي أو العالمي:
إن قيام الجهات الرسمية والحكومية والمهنية والأكاديمية في كل بلد بتنظيم للممارسات المحاسبية وتوحيدها على المستوى المحلي أو حتى الإقليمي وإعداد آلية إعداد القوائم المحاسبية اللازمة لها. قد أدى إلى صدور هذه القوائم طبقاً لمعايير وممارساتٍ محاسبية وعملات ولغات مختلفة، وهذا كان مقبولاً فيما مضى، لكن مع امتداد نشاط الوحدات الإقتصادية إلى المجال الدولي أصبح التوحيد على المستوى الدولي حاجة ضرورية، مما جعل عملية التوحيد حاجة دولية ملحة يكون الهدف منها:

١ - تحقيق الأداء الأمثل للوظيفة المحاسبية على النطاق الدولي.
٢ - توفير البيانات المالية اللازمة لاحتياجات المستخدمين في أسواق المال الدولية.
٣ - تسهيل عملية الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء بصفةٍ عامة، وفي الشركات الدولية بصفةٍ خاصة.
٤ - تسهيل إنشاء نظم موحدة ومتكاملة للمعلومات تساعد على تعزيز مهمة المحاسب الدولي.

ورغم وجود معايير محاسبة دولية فإن عملية توحيد العمليات المحاسبية على المستوى الدولي ما زال في بدايته ويحتاج من الأكاديميين المزيد من الدراسة والبحث، وجعل الفكر المحاسبي الحديث يلبي هذه الإحتياجات الجديدة.

ثانياً : فوائد التوحيد:

يترتَّب على التوحيد المحاسبي بصفةٍ عامة الفوائد الآتية:

١ - زيادة دلالة البيانات المحاسبية، وذلك لقيامها على أسسٍ موحدة ومفاهيم مشتركة بما يزيد من إمكانية الإعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة.
٢ - زيادة إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الإقتصادية المختلفة بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرارات.
٣ - زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحَّد للتعديل بما يتفق والإحتياجات والمفاهيم الإقتصادية، فتعدُّد الأسس والطرائق المحاسبية يستدعي تعدُّد طرق ووسائل التعديل بما يصعب من إمكانية إجرائه، ولكن توحيد الأسس والطرائق المحاسبية يترتَّب عليه توحيد أسس وطرائق التعديل بما يزيد من إمكانية تحقيقه.
٤ - إمكانية وسهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسسٍ موحَّدة ومفاهيم محدَّدة لما قد يطرأ من تقلباتٍ في المستوى العام للأسعار.
٥ - إذا ما تمَّ الإتفاق على أساس ومبادئ وقواعد محاسبية موحَّدة عالمياً، فإن ذلك سيكون له جليل الأثر في توجيه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها عن طريق البحث في الوسائل البديلة لزيادة منفعة البيانات المحاسبية بدلاً من تركيزه حول الجدل في مزايا وعيوب البدائل المحاسبية الموجودة.
٦ - توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الإقتصادية إلى بيانات.

ثالثاً : الإنتقادات الموجهة للتوحيد:

يوجه للتوحيد المحاسبي إنتقادين رئيسيين هما:

١ - إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الإقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الإقتصادية المختلفة.

٢ - إن القواعد والمبادئ المحاسبية لا بدَّ وأن يتم تطبيقها في ظل توافر ظروفٍ معيَّنة قد تختلف من منشأة إلى أخرى وأن تعدُّد البدائل المحاسبية ما هو في واقع الأمر إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل منشأة في ظل الظروف التي تحيط بها.

والسبب الأساسي الذي يقوم عليه كل من الإنتقادين السابقين هو عدم التفرقة بين المستويات المختلفة التي يمكن أن يتم التوحيد المحاسبي على أساسها. فلا شك أن مقومات التوحيد على مستوى المبادئ لا تستدعي تشابه النشاط أو نمطية المعاملات، وكل ما يتطلَّبه الأمر هو وضوح أهداف المحاسبة والإتفاق على أوضح المفاهيم وأفضل الأسس والمبادئ لتحقيقها.

أما النقد الثاني فينصب على التوحيد على كلٍ من مستوى القواعد ومستوى النظام، ولا شك أن مقومات التوحيد على مستوى القواعد تتوافر تماماً على مستوى الصناعة، وذلك لتشابه النشاط، كما يمكن توفيرها إلى درجةٍ كبيرة على مستوى القطاع.

وقد بدأ بالفعل إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية لتوضيح الآثار الممكن أن تنجم عن اعتماد معايير محاسبية موحَّدة، ومنها الدراسة المقدمة من الدكتور كمال الدين مصطفى الدهراوي أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة في جامعة بيروت العربية، حيث تناول بحث عن دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال.

وتعود أهمية البحث المقدّم من الدكتور الدهراوي إلى الظروف الإقتصادية التي يمُّر بها الإقتصاد المصري وحاجته الماسة إلى سوقٍ لرأس المال يتميَّز بالكفاءة وخاصة مع الإتجاه السائد في الإقتصاد المصري نحو الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص للدخول في المشروعات الإستثمارية التي تحقق التنمية الإقتصادية، وتكمن أهمية بحثه في حاجة سوق رأس المال المصري إلى ضرورة الإهتمام بالإفصاح المحاسبي وضرورة إصدار المعايير الملزمة للشركات لكي يتحقَّق تماثل المعلومات وتزايد كفاءة سوق رأس المال.

ولقد وصل الباحث إلى خلاصةٍ وتوصيات على الشكل الآتي:

ناقش البحث الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة رأس المال، وقد بيَّن البحث أهمية سوق رأس المال للإقتصاد القومي عن طريق تجميع المدخرات وتوفير الأموال لإنشاء المشروعات الجديدة والتوسّع في المشروعات القائمة، وحتى يعمل سوق رأس المال بكفاءةٍ، فيجب أن يكون هناك معلومات كافية للوصول إلى أسعار التوازن، حيث يتناسب العائد من الأسهم مع درجة المخاطرة الخاصة بها. ولذلك، فإن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً حيوياً وهاماً لتحقيق كفاءة سوق رأس المال عن طريق تخفيض عدم التماثل في المعلومات مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة العمليات، زيادة حجم سوق رأس المال وزيادة درجة سيولة الأسهم. وقد بيَّن البحث أن المستثمر يستخدم المعلومات المحاسبية المتوفرة في التقارير المحاسبية للتنبؤ بعائد الأسهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الأسهم، وكذلك تكوين سلة الإستثمارات التي تناسب أفضليته للمخاطرة.

وقد أظهر البحث الخطورة الناتجة من ظاهرة عدم التماثل في المعلومات على سوق رأس المال وعلى الإقتصاد القومي ككل. فزيادة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال متمثلة في وجود بعض الأفراد لديهم معلومات غير متاحة لكافة المستثمرين يؤدي إلى التأثير على هيكل سوق رأس المال. فصانعي السوق أو المتعاملين في الأسهم يلجأون إلى زيادة مدى السعر للحماية من خسارتهم نتيجة التعامل مع المستثمرين ذوي المعلومات مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات، وعادة ما يلجأ المستثمرين بدون معلومات إلى اتباع أساليب دفاعية تؤدي إلى تقليص سوق رأس المال وزيادة تكلفة العمليات وانخفاض درجة السيولة للأسهم. ولذلك فإن من مصلحة جميع الأطراف سواء ذوي المعلومات أو بدون المعلومات توفير المعلومة اللازمة لمساعدة المستثمرين على الوصول إلى أسعار التوازن للأسهم، وقد بيَّن البحث أن الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التماثل في المعلومات، وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال.

وقد استعرض البحث النظريات المختلفة التي تشرح وتفسر سلوك الإدارة للإفصاح اختيارياً عن المعلومات التي تهم المستثمرين ومن أهمها نظرية توفير المعلومات التي تفترض أن إدارة الشركة تقوم باختيار الطرق المحاسبية والإفصاح المحاسبي بطريقةٍ تؤدي إلى إظهار توقعاتها للتدفقات النقدية المستقبلية.

غير أن البحوث قد أجمعت على أنه رغم وجود الحافز لدى إدارة الشركات للإفصاح اختيارياً عن المعلومات المحاسبية، فإنها قد تحجب بعض المعلومات عن المستثمرين بسبب ما قد يؤدي الإفصاح عنها إلى الإضرار بالمركز التنافسي لهذه الشركات أو بسبب سوء النتائج الخاصة بالشركة، ولذلك فإن المعايير المحاسبية الملزمة تكون ضرورية لإرغام الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستثمر لتخفيض عدم التماثل في المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال. وقد بيَّن البحث أن إصدار المعايير المحاسبية عملية مكلفة ولها آثار مباشرة مثل تكاليف الإفصاح والمراجعة وآثار اقتصادية غير مباشرة مثل الإضرار بالمركز التنافسي للشركات والتأثير على القرارات الإنتاجية والإستثمارية للشركات مما يستدعي عدم إصدار المعايير المحاسبية الملزمة إلا إذا دعت الضرورة لذلك، وقد بيَّن البحث أن المعايير المحاسبية الملزمة تكون ضرورية إذا لم تتوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي الإختياري والإجباري وفي حالة وجود آثار خارجية حقيقية مع الموازنة بين الضرر الذي يقع على الشركات من إصدار هذه المعايير وبين المنافع التي تتحقق بزيادة كفاءة سوق رأس المال. وفي النهاية فقد أوصى البحث بالإسترشاد ببعض الأسس عند إصدار المعايير المحاسبية مثل تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة حجم العمليات، وزيادة معلومية الأسعار، وتخفيض الإختلافات في العائد المتوقع.

وللبحث دلالات قوية لواضعي السياسات المحاسبية في جمهورية مصر العربية، فنظراً للإتجاه نحو الخصخصة والإهتمام بالإستثمار الخاص، فإن سوق رأس المال له أهمية كبيرة لنجاح هذه السياسة ولتحقيق التنمية الإقتصادية، ولذلك فإنه يجب الإهتمام بالإفصاح المحاسبي، ويوصي البحث بالآتي لزيادة حجم وكفاءة سوق رأس المال:

١ - الإهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وإتاحتها لجمهور المستثمرين مثل عائد الأسهم ودرجة المخاطرة لها، ويمكن إنشاء جهة إعلامية متخصصة لنشر هذه المعلومات.

٢ - الإهتمام بوظيفة تحليل القوائم المحاسبية لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة المحاسبية على فهم وتفسير المعلومات التي تحتويها هذه القوائم وتقديم النصح والمشورة لهم بخصوص استثماراتهم وكيفية تكوين سلة الأوراق المالية التي تناسبهم.

٣ - وضع القوانين واللوائح التي تنظم سوق رأس المال لمنع الغش وعدم استغلال الأطراف الداخلية للمعلومات الخاصة في تحقيق عائد غير عادي على حساب الأطراف الخارجية.

٤- زيادة الوعي الإستثماري لشراء الأسهم والمشاركة في ملكية الشركات من قبل جمهور المدخرين وتنشيط حركة البيع والشراء للأسهم في سوق رأس المال مما يزيد من حجم السوق وزيادة كفاءته.

٥ - الإهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع القوانين واللوائح التي تنظم المهنة وذلك في ضوء القوانين واللوائح في الدول المتقدمة في هذا المجال وفي ضوء معايير المراجعة الدولية

٦ - تركيز البحوث الجامعية على علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال، ومن الموضوعات المهمة في هذا المجال البحوث التي تتقصى احتياجات مستخدمي القوائم المحاسبية من المعلومات ومدى توفير هذه المعلومات في القوائم المنشورة، وكذلك فإن البحوث يجب أن تركز على تحديد الشكل الملائم للإفصاح المحاسبي عن طريق تحديد بنود المعلومات الواجب إصدار المعايير المحاسبية بشأنها.

وبما أن الباحث تناول حالة عملية عن اقتصادٍ محلي هو الإقتصاد المصري، ووصل للنتائج المؤكدة لضرورة توحيد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بشكلٍ ملائم، فما هو الحال فيما لو كانت الحالة المعروضة هي على مستوى دولي، ويرى الباحث أن الإفصاح وتوحيد المعلومات المحاسبية له آثار مفيدة وملائمة.

ولكن هناك دراسات أخرى ترى أن الإفصاح المقنن يؤدي إلى ظهور آثار اقتصادية قد تؤثر على الإقتصاد القومي كله، والجدول التالي يظهر بعض المعايير المحاسبية التي أصدرها مجلس المحاسبة الأميركي FASB وآثارها الإقتصادية على الإقتصاد الأميركي.

المعيار	الآثار الإقتصادية
المعيار رقم (٢) والخاص بتكلفة البحوث والتطوير (قررت اعتبار معظم تكاليف البحوث والتطوير مصاريف للفترة التي دفعت فيها هذه التكاليف)	تقليل التكاليف المخصصة للبحوث والتطوير من قبل الشركات الصغيرة والتي تدفع قدرٍ كبير من هذا النوع من التكاليف، وبالتالي انخفاض انتاجية هذه الشركات.
المعيار رقم (٨) والخاص بترجمة العملة الأجنبية (قرَّرت تضمين القوائم المحاسبية الخسائر والأرباح الناتجة عن ترجمة العملة الأجنبية).	أدّت إلى تخفيض الأرباح الخاصة بالشركات التي لها فروع خارجية مما يظهرها كشركاتٍ ذات مخاطرة عالية، وبالتالي ضعف مركزها بالنسبة للحصول على الأموال اللازمة لاستثماراتها. وقد أدى ذلك إلى اتجاه إدارة هذه الوحدات إلى التركيز على نشاط المضاربة في العملات الأجنبية.
المعيار رقم (٩) والخاص باتباع طريقة الجهود الناجحة بالنسبة لشركات البترول.	أدَّى المعيار إلى انخفاض الأرباح نتيجة اعتبار تكلفة الجهود غير الناجحة كمصروفات فترة. وقد أدَّى ذلك إلى ضعف المركز المالي لشركات البترول الصغيرة والشركات الكبيرة التي لديها نسبة قروض كبيرة. وقد قامت هذه الشركات بالضغط على لجنة الأوراق المالية SEC بإلغاء المعيار وتكليف جمعية المحاسبة الأميركية بإصدار المعيار رقم ٦٩.
المعيار رقم (١٥) والخاص بإدراج خسائر إعادة جدولة الديون بالقوائم المحاسبية للبنوك التجارية.	أدَّى إلى تخفيض أرباح البنوك التجارية، وبالتالي فإن البنوك التجارية أصبحت تتردد في إقراض الوحدات ذات معدل المخاطرة المرتفع وتوجيه القروض إلى تلك الأنواع قصيرة الأجل وهذه السياسة بطبيعة الحال لها تأثير سلبي على حركة الإقراض والإقتراض في الإقتصاد كله.

ويرى الباحث من خلال الأبحاث المعروضة وجود تعارضٍ في النتائج والأفكار التي وصلت إليها كل دراسةٍ من الدراسات السابقة منها ما هو مؤيد لاعتماد معايير محاسبية موحَّدة، ومنها ما هو معارض لها، وبالتالي يرى أنه يوجد مدرستان بالنسبة للإفصاح المحاسبي، المدرسة الأولى تنادي بالإفصاح المحاسبي المقنن عن طريق اعتماد معايير محاسبية مقبولة قبولاً عاماً، والمدرسة الثانية تنادي بالإفصاح الإختياري غير المقنن والتي ترى أن الإفصاح المقنن علاوة على تكلفته المباشرة المتمثلة في تكلفة جمع المعلومات ونشرها وتوزيعها للأطراف المهتمة، فإن تكاليف غير مباشرة تتمثل في الآثار الإقتصادية الضارة للإقتصاد القومي كله، وإعادة توزيع الثروة بين الأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المحاسبية. ويرى أنصار هذه المدرسة أن السوق التنافسية قادرة على تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والمناسب اختيارياً وبدون أي إلزام. ويضيف أن صحة أي من المدرستين يجب إثباتها من خلال الأبحاث والدراسات الأكاديمية الواجب القيام بها بل والحث على إعدادها.

كما لا بدَّ من الإشارة إلى انهيار شركتي إنرون وآرثر اندرسن، والإخفاقات المالية لشركة ورلدكوم وإفلاس شركة غلوبال كروسنغ في الآونة الأخيرة قد حمل الحكومة الأميركية على إصدار قانون سابينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ يهدف إلى وضع معايير جديدة للحاكمية المؤسسية والممارسات الأخلاقية وممارسة الرقابة الداخلية، كما يهدف القانون إلى استعادة ثقة الجمهور والمستثمرين بالحاكمية المؤسسية في الشركات المسجلة في أسواق الأسهم والمال.

وقد أثار صدور هذا القانون بشكلٍ واضح موجات مجموعةٍ من النقاشات والحوارات والمجادلات في كافة أنحاء العالم رغم اعتماد هذه الشركات على استخدام معايير محاسبية متفق عليها، ولذلك يرى الباحث أن موضوع اعتماد معايير محاسبية دولية على مستوى العالم ما زال في بدايته ويحتاج لمزيدٍ من الأبحاث والدراسات الأكاديمية.

- **المبحث السادس التوصيات والإقتراحات:**

رغم التناقضات الحاصلة بين مؤيِّدٍ أو معارض لاعتماد معايير محاسبة على المستوى المحلي أو الدولي، يرى الباحث أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية على مستوى عالمي أصبحت حالة ضرورية، يجب النظر إليها بموضوعية، ويضيف أنه لا بدَّ للهيئات الأكاديمية من اعتمادها كمادةٍ تعليمية ضرورية للفكر المحاسبي المعاصر، ووفقاً للمراحل التالية:

المرحلة الأولى : وهي المرحلة الواجب اعتمادها كمقرَّر تعليمي مستقل يعتمد في مرحلة التعليم الأكاديمي الجامعي والمراحل المتقدمة من الدراسات العلمية المحاسبية، وهذا ما اعتمدته أغلبية الجامعات والمعاهد العليا، ومنها الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الإقتصادية وإدارة الأعمال، حيث تقرَّر اعتمادها كمقرر في النظام التعليمي المعتمد أخيراً، كما يجب توجيه الطلاب وتشجيعهم لتقديم الأبحاث الأكاديمية عن تلك المعايير ودورها في الفكر المحاسبي الجديد وبما يعرف بفرع المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية : مرحلة تطوير هذه المعايير من خلال البحث العلمي وتوجيه الفكر المحاسبي على اعتمادها كفلسفةٍ علمية تدخل في الإطار العام للنظريات المحاسبية وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات العصر واحتياجات مستخدمي البيانات المالية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ترسيخ الفكر المحاسبي الحديث بدمجه مع هذه المعايير ومحاولة تكوين النظرية المحاسبية الموحدة والشاملة من خلال المزيد من الدراسات والأبحاث لإقناع كافة الأطراف المتعاملة مع البيانات المالية والمستفيدة منها بضرورة إعدادها وتنظيمها بما يتلاءم معها كما هو الحال عند اعتماد معايير ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ويتطلّع الباحث إلى مزيدٍ من الدراسات والأبحاث التي تساهم في إرساء واعتماد معايير المحاسبة الدولية وذلك على مستوى الوطن العربي كما هو الحال على مستوى باقي الشعوب لما فيه من خيرٍ يعود للصالح العام، وظاهرة لا يمكن تجاهلها.

المراجع والمصادر

- معايير المحاسبة الدولية ترجمة مؤسسة أرنست ويونغ عام ١٩٩٥.
- معايير المحاسبة الدولية ترجمة سابا وشركاه عام ١٩٩٦.
- مجلة البحوث والدراسات التجارية صادرة عن كلية التجارة جامعة بيروت العربية عام ١٩٩٨ - العدد الأول.
- مبادئ التقارير المالية المتقدمة من إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠١.
- مبادئ المحاسبة المالية المتقدمة من إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠١.
- تدقيق البيانات المالية الجزء الأول ١٩٩٩ داود يوسف صبح - المنشورات الحقوقية صادر.
- أسس المحاسبة والمراجعة دراسات متقدمة في المحاسبة مطبعة الدلتا ٢٠٠١ الدكتور كمال الدين مصطفى الدهراوي.
- معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠٠ ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- التطوُّر المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة د. عبد الحي مرعي ود. محمد سمير الصبان دار النهضة العربية.
- مداخل بناء النظرية المحاسبية سلسلة محاضرات إعداد د. كمال أبو زيد.
- المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٠١.
- أصول دولية في المحاسبة والمراجعة ١٩٨٢ - منشورات تقنية د. جان عبد الله.

التكاليف المعيارية

إعداد دائرة الرقابة الفنية والتطوير المهني
شركة طلال أبو غزالة وشركاه

يتناول هذا البحث أساسيات وطرق إثبات واستخدامات وطبيعة التكاليف المعيارية ويلقي الضوء على مزايا ومبررات استخدامات التكلفة المعيارية.

طرق إثبات التكاليف (Methods of Cost Accounting)

هناك طريقتين لإثبات التكاليف:

١. احتساب تكلفة المنتج بعد أن يكون قد اكتمل إنتاجية وتعرف هذه الطريقة باسم التكلفة التاريخية Historical Costing .
٢. التقدير التفصيلي لتكلفة المنتج قبل أن يتم تصنيعه وبالتالي يتم ضغط المصاريف خلال عملية الإنتاج والإنهاء والتمكن من مقارنة النتائج مع التقديرات وبالتالي التأكد من الإنحرافات والتحقق من أسبابها وتعرف هذه الطريقة بالتكاليف المعيارية Standard Costing .

مبررات استخدام التكاليف المعيارية

١. باستخدام نظام التكلفة التاريخية فإن تحليل التكاليف وأسباب إنحرافها يفيد في تصحيح النتائج السابقة فقط إلا أن الأخطاء أو عدم الفعالية Inefficiencies لا يمكن إكتشافها إلا بعد حدوث الضرر Damage .

٢. إن المعلومات والتحليلات التاريخية مفيدة للإدارة إلا أنها غير قيمة كما يجب أن تكون للأسباب التالية:

أ) لا يتم تقديم المعلومات المالية للإدارة إلا بعد إنقضاء فترة زمنية قد تكون طويلة وبالتالي لن تكون للإدارة القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب.
ب) لا يوجد مقياس معياري مناسب Suitable Yardstick متوفر لدى الإدارة يمكنها بموجبه قياس الأداء الفعلي Actual Performance .

٣. عند إنتاج المصنع لعدد هائل من المنتجات المختلفة ذات الأحجام والمقاسات والتركيبات والمواصفات المختلفة فإنه يصعب في مثل هذه الحالات قياس تكلفة المنتج على أسس فعلية وتكون تكلفة الحصول على تكلفة المنتج في ظل نظام التكلفة التاريخية مكلفة من حيث الوقت اللازم والمبلغ.

الرقابة باستخدام التكاليف المعيارية

تتمثل الرقابة في ظل إستخدام التكاليف المعيارية بمراحل:

أ) وضع التكاليف المعيارية.
ب) التحقق من النتائج الفعلية.
ت) مقارنة التكاليف المعيارية مع التكاليف الفعلية لتحديد الإنحرافات.
ث) التحقق من أسباب الإنحرافات وإتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

طبيعة التكاليف المعيارية بأنها:

١. معايير فنية لكميات المواد المستخدمة ووقت العمل المطلوب.
٢. معايير تكلفة لأسعار المواد ومعدلات الأجور التي يجب دفعها.

مزايا استخدام نظام التكاليف المعيارية

إن لاستخدام نظام تكاليف معيارية مزايا منها:

١. توفر التكاليف المعيارية مقياسا معياريا تقاس بموجبه النتائج الفعلية.
٢. إن وضع التكاليف المعيارية يستدعي تحديد أفضل المواد وطرق الإنتاج والذي يقود بدوره إلى الإستخدام الأمثل.
٣. تحفيز الموظفين من خلال الوعي بأهمية التكاليف المعيارية ووضع هدف من الفعالية الذي على الموظفين تحقيقه.
٤. من خلال إحتساب الإنحراف يمكن الإدارة من تطبيق "مبدأ الإدارة بالإستثناءات" Management by Exception .
٥. يؤدي نظام التكاليف المعيارية إلى تبسيط إجراءات التكاليف.
٦. توفر التكاليف المعيارية أداة مساعدة قيمة للإدارة في تحديد الأسعار ووضع السياسات.
٧. يسهل نظام التكاليف المعيارية من تقييم المخزون.
٨. إن استخدام مراكز التكلفة Cost Center يحدد المسؤوليات.

إستخدامات التكلفة المعيارية

تستخدم التكلفة المعيارية لتحقيق أمور هامة:

١. من قبل أقسام العمل في تخطيط احتياجات المواد والقوى العاملة والمعدات.
٢. الرقابة اليومية على الأحداث .
٣. مراقبة ما إذا كانت الكمية الصحيحة قد استخدمت.
٤. من خلال النظر في سجلات الوقت المتوفرة فإنه بالإمكان معرفة ما إذا كان هناك إنحراف على الوقت المعياري وأسباب ذلك فورا.
٥. وجود المعايير الفنية يوفر رقابة أكثر فعالية في صورة مادية بدلا من الإنتظار لملخصات وتقارير دورية.

الفرق بين الموازنة التقديرية والتكاليف المعيارية Difference Between Budgetary Control and Standard Costing

إن الهدف من استخدام كلا النظامين يتمثل في الرقابة على التكاليف ووضع الحقائق أمام الإدارة لتخطيط واتخاذ القرارات:

أ) إن كلا النظامين متماثلان من حيث التحديد المسبق للمعلومات والبيانات والنظرة المستقبلية.
ب) الرقابة من خلال الموازنات التقديرية تهتم بمقارنة النتائج التقديرية والنتائج الفعلية للدائرة أو الشركة أو حتى الدولة.
ج) التكاليف المعيارية تهتم بمقارنة النتائج المقدرة والفعلية لتصنيع منتج أو تقديم خدمة.
د) كلا النظامين متماثلان من حيث كونهما أداة مساعدة جيدة تستخدمها الإدارة لضبط التكاليف.
هـ) عندما يتم تحديد التكاليف المعيارية يكون من السهل إعداد الموازنات التقديرية.
و) كذلك عند تحديد التكاليف المعيارية من الضروري تحديد المستوى المقدر للإنتاج للفترة وهذا يتم تحقيقه بسهولة عندما تكون المستويات المقدرة للإنتاج قد تم تحديدها من خلال الموازنة التقديرية.

تحديد معايير التكلفة

يمكن تحديد معايير التكلفة المعيارية بأحد الطرق التالية:

١. المعايير المثالية Ideal Standards

- تفترض هذه الطريقة درجة عالية من الكفاءة وأنه لا يوجد هناك توقف أو خسائر في المعلومات.
- أن التكاليف الضرورية فقط سوف تحدث لصناعة المنتج.
- هذه الطريقة يصعب تطبيقها وذلك لصعوبة تحقيق النتائج المنشودة.
- كما يصعب على المديرين والمشرفين أن يوافقوا على هذه الطريقة وذلك بسبب ظروف التشغيل التي تتطلب العديد من المسموحات.
- ينتج عن هذه الطريقة إنحرافات كبيرة.

٢. المعايير الأساسية Basic Standards

- تفترض هذه الطريقة أن المعايير لا يتم مراجعتها دوريا وأن المعيار الأساسي يكون ثابتا ويبقى في الإستخدام لفترة طويلة من الزمن.
- يتم في العادة وضع هذه المعايير بعد الأخذ في الإعتبار الحالات المثالية أو المتوقعة.
- في ظل التغيرات السريعة والجوهرية في الأسعار تكون المعايير الأساسية ذات قيمة محدودة في تحقيق الفائدة منها.
- يكون هناك إختلافات بين هذه المعايير.
- كما يجب الأخذ بالإعتبار أن المعايير هي معايير لمقارنة الكفاءة ولهذا فإنها إذا كانت غير واقعية فإن الإنحرافات لن يكون لها معنى.
- وحتى يتحقق الهدف من المعايير الأساسية لا بد من بناءها على أسس واقعية من خلال دراسة حالة المشروع الحالية والمستقبلية.

٣. المعايير المتوقعة Expected Standards

- يتم تحديد هذه المعايير في ظل النتائج المتوقعة التي يمكن تحقيقها.
- وهذا يكون من خلال الأخذ بالإعتبار درجة الكفاءة المتوفرة والممكن تحقيقها من التسهيلات والإمكانيات الموجودة.
- تفترض هذه الطريقة أن موارد الإنتاج سوف تستخدم بأقصى كفاءة مع الأخذ بالإعتبار عمر الآلات والمعدات والعوامل الأخرى المرتبطة بها عند وضع معايير التكلفة.
- توضع هذه المعايير على أساس قصير الأمد ويتم تعديلها باستمرار.

٤. المعايير العادية Normal

وهذه المعايير تمثل أرقام مستخرجة كمعدل بحيث يتوقع أن تخفف من التذبذبات الناتجة عن التقلبات الموسمية أو التغيرات الدورية للأسعار والتكاليف وهي معايير يتوجب أن تكون قابلة للتحقيق وتوفر تحديا للموظفين.

مكاتب الاتصال

المملكة الأردنية الهاشمية
عمـــــان
الأستاذ مروان الصايغ
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
ص.ب ٩٢٢١٠٤ عمان ١١١٩٢
هاتف ٥٦٩٨٢٨٢/٥٦٧٦٥٢٢ (٦-٩٦٢)
فاكس ٥٦٧٦٥٢٣ (٦-٩٦٢)
موقع إنترنت www.ascasociety.org
بريد الكتروني info@ascasociety.org

المملكة العربية السعودية
الرياض
الأستاذ بسام أبو غزالة
بناية الخالدية - الطابق الثاني
المدخل الجنوبي - شارع العليا العام
ص.ب ٩٧٦٧ الرياض ١١٤٢٣
هاتف ٤٦٤٢٩٣٦ (١-٩٦٦)
فاكس ٤٦٥٢٧١٣ (١-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.riyadh@tagi.com

جمهورية مصر العربية
القاهرة
الأستاذ محمد عبد الحفيظ
٥١ شارع الحجاز –الطابق التاسع-المهندسين-الجيزة
ص.ب ٩٦ إمبابة ١٢٤١١
هاتف ٣٤٧٩٩٥٢/٣٤٦٢٩٥١ (٢٠٢)
فاكس ٣٤٤٥٧٢٩ (٢٠٢)
بريد الكتروني tagco.cairo@tagi.com

المملكة العربية السعودية
جدة
الأستاذ خالد أبو عصبة
شارع الملك فهد – عمارة علي التركي
ص.ب ٢٠١٣٥ جدة ٢١٤٥٥
هاتف ٦٧٢٤٩٣٣/٦٧١٦٩١٥(٢-٩٦٦)
فاكس ٦٧١١١٩٠ (٢-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.jeddah@tagi.com

جمهورية مصر العربية
الإسكندرية
الأستاذ إبراهيم عبد الرازق
٦ شارع إبراهيم شريف /مصطفى كامل
٢٥ شارع طلعت حرب
هاتف ٥٤٦٩٥٩٦/٥٤٦٢٨٢٩
فاكس ٥٤٥٣٨٦٢
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

المملكة العربية السعودية
الخبر
الأستاذ إبراهيم الأفغاني
عمارة فلور العربية(برج الجفالي)-الطابق الثالث
طريق الخبر الدمام السريع
ص.ب ٣١٨٧ الخبر ٣١٩٥٢
هاتف ٨٨٢١٢٩١/٨٨٢٠٩٤٠ - فاكس ٨٨٢١٠٣٢(٣-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.khobar@tagi.com

مملكة البحرين
المنامة
الأستاذ منيب حمودة
يونيتاك هاوس – الدور الأول
شارع الحكومة
ص.ب ٩٩٠ المنامه
هاتف ٢٢٤٦٥٤ (٩٧٣)
فاكس ٢١٢٨٩٠ (٩٧٣)
بريد الكتروني tagco.bahrain@tagi.com

سلطنة عُمان
مسقط
الأستاذ عوض جميل عوض
بيت حطاط - شارع النهضة
وادي عدي - مكتب رقم ٢١٧-٢١٩
ص.ب ٢٣٦٦ روي ١١٢
هاتف ٥٦٠١٥٣/٥٦٠٧٤٠ (٩٦٨)
فاكس ٥٦٧٧٩٤ (٩٦٨)
بريد الكتروني tagco.oman@tagi.com

دولة الكويت
الكويت
الأستاذ صلاح ابو عصبة
شارع فهد السالم – بناية السوق الكبير
الطابق التاسع – الجناح الشرقي
ص.ب ٤٧٢٩ الصفاه ١٣٠٤٨
هاتف ٢٤٣٣٠٠٤ (٩٦٥) (٧) خطوط
فاكس ٢٤٤٠١١١ (٩٦٥)
بريد الكتروني tagco.kuwait@tagi.com

دولة قطر
الدوحة
الأستاذ حازم فرح
بناية مركز عبر الشرق
الدور الثالث - طريق المطار
ص.ب ٢٦٢٠ الدوحة
هاتف ٤٤٤٠٩١١/٤٤٢٤٠٢٣/٤٤٢٤٠٢٤ (٩٧٤)
فاكس ٤٣٥٥١٧٥ (٩٧٤)
بريد الكتروني tagco.qatar@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
أبو ظبي
الأستاذ مروان أبوصهيون
بناية المصرف العربي للإستثمار والتجارة الخارجية
الطابق الثامن – شارع الشيخ حمدان
ص.ب ٤٢٩٥ أبو ظبي
هاتف ٦٧٢٤٤٢٥/٦٧٢٤٤٢٦ (٢-٩٧١)
فاكس ٦٧٢٣٥٢٦ (٢-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.abudhabi@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
الأستاذ زياد عيده
بناية محمد عبد الرحمن البحر
شارع صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ١٩٩١ ديرة – دبي
هاتف ٢٦٦٣٣٦٨/٢٦٦٣٣٦٩ (٤-٩٧١)
فاكس ٢٦٦٥١٣٢ (٤-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.dubai@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
رأس الخيمة
الأستاذ طلعت الزين
بناية السير رقم ١ – الدور السابع
شارع عُمان – النخيل
ص.ب ٤٠٣ رأس الخيمة
هاتف ٢٢٨٨٤٢٧/٢٢٨١٨٦٢ (٧-٩٧١)
فاكس ٢٢٨٥٩٢٩ (٧-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.rak@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
الشارقة
الأستاذ علي الشلبي
برج الهلال - الطابق ١٢
كورنيش البحيرة
ص.ب ٩٥٢ الشارقة
هاتف ٥٥٦٣٤٨٤ (٦-٩٧١)
فاكس ٥٥٦٢٩٤٧ (٦-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.sharjah@tagi.com

الجمهورية اللبنانية
بيروت
الأستاذ حبيب أنطون
الصنائع- شارع علم الدين
بناية الحلبي – الطابق الاول
ص.ب ٧٣٨١ - ١١
هاتف ٧٤٦٩٤٧ (١-٩٦١)
فاكس ٣٥٣٨٥٨ (١-٩٦١)
بريد الكتروني tagco.beirut@tagi.com

فلسطين
غزة
الأستاذ زهير الناظر
شارع الشهداء - الرمال
برج فلسطين - الطابق الثالث
ص.ب ٥٠٥ غزه
هاتف ٢٨٢٤١٦٦/٢٨٢٦٩١٧ (٨-٩٧٠)
فاكس ٢٨٤٠٣٨٧ (٨-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.gaza@tagi.com

فلسطين
رام الله
الأستاذ جمال ملحم
عمارة البرج الأخضر – الطابق الخامس
شارع النزهة – بجانب مكتبة رام الله
ص.ب ٣٨٠٠ البيرة
هاتف ٢٩٨٨٢٢١ - فاكس ٢٩٨٨٢١٩ (٢-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.ramallah@tagi.com

فلسطين
نابلس
الدكتور سائد الكوني
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة النجاح الوطنية
ص.ب (٧) و (٧٧)
هاتف ٣٨١١١٤/١٥/١٦/١٧ (٩-٩٧٠)
فاكس ٢٣٨٧٩٨٢ (٩-٩٧٠)
بريد الكتروني president@najah.edu

فلسطين
بيت لحم
ا.م إحسان مصطفى
مدير مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع
جامعة القدس المفتوحة
فاكس٢٩٨٤٤٩٢ -٠٢
هاتف ٠٢-٢٩٥٢٥٠٨
بريد إلكتروني Qouprd@planet.edu

الجمهورية اليمنية
صنعاء
الأستاذ فتحي أبو نعمة
شارع الزبيري - عمارة عبدالله إسحاق
الطابق الرابع
ص.ب ٢٠٥٥ صنعاء
هاتف ٢٤٠٨٩٩/٢٤٠٨٨٥ (١-٩٦٧)
فاكس ٢٦٣٠٥٣ (١-٩٦٧)
بريد الكتروني tagco.yemen@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ حازم أبو غزالة
شقه B.٣,٢ ٧ نهج (٨٠٠٢) ، مونبليزير تونس (١٠٠٢)
ص.ب (٤٤) (١٠١٣) المنزه (٩)
هاتف ٨٤٨-٤٩٩ – ٨٤١-٠٢٤ (٢١٦ ١)

فاكس ٨٤٩-٦٦٥(٢١٦ ١)
بريد الكتروني agip.tunisia@tagi.com

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
طرابلس
الأستاذ عبد السلام كشادة
(٤) شارع دمشق / الدور الثاني
ص.ب (٤٧٦٩) طرابلس
هاتف ٣٣٣٤٢٨٩/٣٣٣٠٩٤١ (٢١٨-٢١)
فاكس ٤٤٤٦٨٨٨ (٢١٨-٢١)
بريد الكتروني akashadah@lttnet.net

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجزائر
الأستاذ نبيل أبو عطية
(١٧٥) شارع كريم بلقاسم
الجزائر – الجزائر العاصمة
ص.ب (١٤٨) الجزائر (١٦٠٠٤)
هاتف ٧٤٨٩٨٩-٧٤٥١٣٩-٧٤٩٧٩٧
فاكس ٧٤٦١٦١ (٢١٣-٢١)
بريد الكتروني tagco.algeria@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ صالح بن صادق بن الحاج صالح الذهيبي
٩٢ نهج ٨٦٠٠ الشرقية ١ – ٢٠٣٥ تونس
هاتف ٢١٦١٧٧٠١٢٣ – ٢١٦١٧٧٠٧٤٥
فاكس ٢١٦١٧٧١٢٦٦
بريد إلكتروني Salah.dhibi@planet.tn

فلسطين
طولكرم
الأستاذ محمود مصطفى أبو طعمة
مكتب الهدف للخدمات المالية والإدارية
ص.ب ٢٥٨ طولكرم
تليفاكس ٢٦٨٢٥٨٦ جوال ٠٥٩-٣٣٨٦٢٠
بريد إلكتروني hadaf-utmeh٢٠٠٣@yahoo.com

UNITED KINGDOM
LONDON
Mr. Antoine Mattar
Consolidated Contractors
International ٦٢ Brompton Road
London SW٣ ١BW
Tel: ٤٤٢٠٧٢٢٥١٤٢٤ – Mob. :
٤٤٧٨٦٠٤٦١٥٤١
Fax: ٤٤٢٠٧٥٨٩٨١٦٧
mattar@blueyonder.co.uk

الجمهورية السودانية
الخرطوم
الأستاذ محمد الحاج يونس
شارع ٤٧ - بناية رقم ١٩ الطابق الثاني
مكتب رقم ٢ – عمارة الفاروق - الخرطوم (٢)
ص.ب ٧٠٢٤ وزارة التجارة
هاتف ٤٦٨٤٧٠ - فاكس ٤٧٢٥٥٧ (٢٤٩-١١)
بريد الكتروني agip.sudan@tagi.com

الجمهورية العربية السورية
دمشق
الأستاذ محمد عمار العظمة
جسر الثورة - شارع الاتحاد - عمارة البدين
الطابق السابع - مكتب ٧٠٣/٧٠٢
ص.ب ٣١٠٠٠ دمشق
هاتف ٢٣١٦٠٥٢/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)
فاكس ٢٣١٢٨٧٠/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)
بريد الكتروني tagco.syria@tagi.com

المملكة المغربية
الدار البيضاء
الأستاذ خالد بطاش
ساحة النصر
شارع خريبكة – عمارة رقم (٨)
ص.ب (١٠٨١٧) الدارالبيضاء – بندونك
هاتف ٢٤٤١٦٦٩٨/٢٤٤١٦٩٣/٢٤٥١٩٤٦(٢١٢-٢)
فاكس ٢٤٥١٩٤٧ (٢١٢-٢)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
بنغازي
الأستاذ محمد علي حسن فكرون
هاتف : ٦١٢٢٣٥٩٥٠ – ٢١٨ - ٠٠
بريد الكتروني: m.fakroun@raslanuf.com

فلسطين
الخليل
جامعة الخليل
الدكتور يوسف حسان
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية
هاتف ٢٢٢٠٩٩٥
فاكس ٢٢٢٩٣٠٣
بريد إلكتروني yousefh@hebron.edu

جمهورية العراق
العراق
الأستاذ لؤي ابو عصبة
محلة ٧١٢،زقاق ٢٥ ،دار ١١ /٢ ،حي المثنى
زيونة،بغداد
تلفاكس ٠٠٩٦٤١ ٥٥٧٢٢٩٦
هاتف الثريا ٠٠٨٨ ٧٣٠٥٩ ٢١١ ٢١٦
تلفون ٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٤
٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٧
بريد الكتروني agip.iraq@tagi.com
tagco.iraq@tagi.com

فلسطين
جنين
الجامعة العربية الأمريكية
الأستاذ زكريا الحاج حمد
مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع
هاتف ٤٢٥١٠٩٧٠/٤
فاكس ٤٢٥١٠٩٧٠
بريد إلكتروني zhamad@aauj.edu

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

المؤسسة العربية للخدمات المهنية الدولية

المعرفة هي القوة

ثلاثون مكتباً وطنياً عربياً

- مراجعة الحسابات. التدقيق الداخلي. التقييم.
- الإستشارات الإدارية والمالية والصناعية.
- دراسة وتطوير وإدارة المشاريع.
- تقنية المعلومات في الحكومة والتجارة والتعليم.
- تدقيق أمن أنظمة المعلومات.
- شهادات إدارة الجودة.
- بناء القدرات الحكومية في التجارة الدولية.
- التأهيل المهني والمعلوماتي.
- معلومات الإئتمان.
- التدريب. التوظيف.
- حقوق الملكية الفكرية. التراخيص.
- الخدمات القانونية. الترجمة.